الإصلاح السياسي: دراسة نظرية

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٦/٧/٢م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٦/٧/٢٤م

محمد تركي بني سلامة*

ملخص

هدف هذا البحث إلى تقديم دراسة نظرية للإصلاح السياسي، باعتبـاره محـط اهتمام الكثيرين في هذه الأيام. والدراسة بدأت بأصل مفهوم الإصلاح السياسي، الذي كان وما يزال هدف العديد من القادة والحركات الإصلاحية السياسية والاجتماعية، إضافة إلى كونه موضوع رئيسي في النظريات السياسية، ثم تناولـت الدراسـة الأبعـاد والمفـاهيم الأساسية للإصلاح الذي عادة ما ينشأ في ظروف الأزمة، وحجـم أو مـدى الإصـلاح المطلوب وعملية الإصلاح، وتناولت الدراسة معيقات الإصـلاح السياسـي: الثقافيـة، والاقتصادية، وكذلك الأدوات أو المؤسسات المتعددة لتحقيق الإصـلاح، وأخيـراً آثـار الإصلاح السياسي ونتائجه .

وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح السياسي هو ظاهرة قديمة، وقد تأخذ أشكالا متعددة، فقد يتم إحداث الإصلاح بالعنف، وقد يتم بالتغيير السلمي، وعلى أية حـال يبقـى الإصلاح حاجة إنسانية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها؛ لأن البديل هو ازدياد سوء، وتـدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية.

Abstract

The aim of this study is to offer a theoretical analysis to political reform which gains high momentum nowadays.

The study starts with the origins of the concept of reform, which had been the object of countless political and social movements through out history, and a central focus of reflection for political theories. Then, the study examines the major themes of reform which tend to be launched in a context of crisis and examines the process of reform and as well as the rate of the desired reform. The study investigates the political, cultural and economic obstacles to political reform. Finally, the study tackles the various institutions of political reform, and their effects.

The study concludes that political reform is an ancient phenomenon; It can take a variety of forms, and may take peaceful evolutionary or violent revolutionary direction. However, political reform remains a human need that cannot be avoided or ignored as the alternative is more deterioration of socio - political life.

* أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

دراســـة نظريـــة

مقدمـــة :

كثرت الأحاديث مؤخراً عن الإصلاح السياسي، ووجوب تطبيقه فوراً في العالم العربي، لأنه السبيل الأوحد لتلافي بديل الخراب الآتي(1)، وبالرغم مـــن أن الإصـــلاح ضرورة ملحة من اجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصـــينه لمواجهـــة الاســـتحقاقات المستقبلية، إلا انه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي ســـواء أكـــانوا قـــادةً أم مفكرين أم جماهير. فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض، ويكثر حولها الانقســـام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق الإصلاح السياسي في كثير من دول العالم العربي.

فبالنسبة للفريق الأول فإن العالم حقيقة متغيرة، وبالتالي فإن التغير هـــو ســـنة الكون، والإصلاح عملية طبيعية وحضارية لا بُد من الدخول فيها من أجل تغيير الواقـــع الراهن السيئ بواقع أفضل، فهو الطريق نحو مستقبل واعد يتم فيه الانفتـــاح السياســـي، وتسود فيه قيم العدالة، والمساواة، والحرية، واحترام حقوق الإنسان، وترتفع فيه مستوى معيشة الملايين من أبناء العالم العربي، وتنخفض نســـب الفقـــر، والبطالـــة، والأميـــة، والفساد، والاستبداد، والطغيان. وبالتالي فإن الإصلاح حاجة ملحة لا مهرب منهـــا ولا مصلحة من تجاهلها أو تأجيلها، فهذا الفريق يغالي في تقديس الإصلاح ويولد الإحســـاس بأنه إذا ما تحقق الإصلاح فإنه سوف تحل كافة مشاكل الشعب العربي.

أما بالنسبة للفريق الآخر، فإن النظرة مختلفة تماماً، ولا سيما بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية، وأبرزها مشروع الشـــرق الأوسط الكبير، إذ يرى هذا الفريق أن الإصلاح المفروض من الخارج، الذي ينادي بـــه الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ما هو إلا حلقةٌ جديـــدةٌ مـــن حلقـــات الهيمنة والتآمر على الوطن العربي، ولا يهدف إلا إلى تحقيق أجندة خفيـــة، ومصـــالح خاصة بالدول الغربية، وبلغة أخرى، فإن هذا الفريق يرى أن الإصلاح الذي ينادي بـــه الغرب ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، وبالتالي فإن نظرة الشك والريبة، وموقف الرفض

هو الذي يتبناه هذا الفريق، الذي يؤمن أن الإصلاح شأن داخلي عربي، لا يجوز لأحـد التدخل فيه، فالديمقراطية، مثلاً، لا تفرض بالقوة أو من الخارج، وكل مـا يـأتي مـن الغرب مشكوك في مصداقيته وجدواه ودوافعه.

والحقيقة أن الإصلاح إذا جاء استجابة للمطالب الشعبية، فذلك حق شرعي للأمة باعتبارها مصدر السلطان، وبالتالي يكون تعبيراً عن مصدر الشرعية السياسية الحقيقيـة في البلاد، بغض النظر عما يقوله الغرب أو الأمريكيون، وليس مجرد رغبة بل ضرورة ملحة من اجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فإنه لا بُد من الإشارة إلى أنـه أصـبح موضـوع الساعة، ولاسيما في ظل الظروف والمتغيرات التي شهدها العالم في العقدين الماضـيين والتي أبرزها:

١. انتهاء الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها على النظام الدولي.
٢. الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم، فقد أصبحت الديمقراطية نظام الحكـم الوحيد المقبول في العالم، أو ما يمكـن قولـه Democracy Became the Only Game in Town[٢].
٣. العولمة، وما تمثله من أخطار، وتحديات سياسية ، واقتصادية، وثقافية.
٤. الواقع العربي المتأزم، والذي يعاني من اختلالات سياسية، ثقافيـة واقتصـادية واجتماعية، لا مجال لمعالجتها بدون إصلاح حقيقي وشامل.
٥. انتشار الإرهاب والتطرف بأشكاله المختلفة.
٦. استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي للعـراق، وأخيـراً الضغوط والتهديدات الأمريكية لسوريا، والتدخل الأجنبي في لبنان.

أهميـة الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة لكونها تتناول موضوع الإصلاح السياسي، باعتبـاره المفهوم الأكثر شيوعاً في الخطاب السياسي للحكومات والمعارضة على حد سواء، فقـد

كان الإصلاح السياسي وما يزال هاجساً للنخب الثقافية والسياسية في الوطن العربي وكذلك بقية أرجاء العالم، فقد أصبح الإصلاح السياسي موضوع الساعة في الوطن العربي، الذي يعاني من أزمة حقيقية متعددة الجوانب والإبعاد، وبالتالي أصبح الإصلاح السياسي ضرورة لا تحتمل التأجيل أو التأخير، وتزداد أهمية الدراسة بزيادة الأصوات الداخلية، والضغوط، والمبادرات الخارجية المطالبة بضرورة إحداث إصلاح سياسي حقيقي وشامل في الوطن العربي، وتُعدُّ هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تبحث في الإطار النظري التحليلي لموضوع الإصلاح السياسي، وبالتالي فإنها سوف تسهم في سد جزء من النقص الموجود في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على مفهوم الإصلاح السياسي ونشأته وأصله، وتاريخ الأفكار والحركات الإصلاحية العالمية.
٢. التعرف على أبرز العقبات والظروف التي تقف في طريق الإصلاح السياسي، ولاسيما في الوطن العربي.
٣. الوقوف على أبرز الأدوات والمؤسسات الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق الإصلاح السياسي.
٤. التعرف على أبرز الآثار والنتائج التي تترتب على عملية الإصلاح.

أسئلة الدراسة:

في ضوء الأهداف السابقة تطرح هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة وهي:

١. ما هي الظروف أو المتغيرات اللازمة لإحداث الإصلاح السياسي؟
٢. ما هي نسبية الإصلاح المطلوب، وحدوده وآليته؛ فالثورة تؤدي إلى تغيير شامل، أما الوسائل السلمية والتدرج المرحلي أو ما يسمى إصلاح الخطوة خطوة، فإنه قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الوضع القائم ولكن بوجوه جديدة؟

٣. من يرفض الإصلاح، وما هي الدوافع وراء معارضة بعض الفئات إجراء إصلاحات سياسية حقيقية، وكيف يمكن التعامل مع هذه الفئات؟
٤. ما هي أبرز المؤسسات والأدوات التي تستخدم لتحقيق الإصلاح، وتحويله من مجرد شعار إلى واقع مادي ملموس؟

مشكلة الدراسة:

تتركز إشكالية هذه الدراسة بأن التعرف على معالم مطلب الإصلاح بدراسة أصوله، وأبعاده، وأسسه، ومرتكزاته، وآلياته، من الناحية النظرية أمر ضروري، من أجل تحقيق الإصلاح على صعيد الممارسة والتطبيق العملي، فهذا الدراسة تقدم الإطار النظري لمضمون وأبعاد ومؤسسات الإصلاح السياسي، دون تناول حالة محدودة.

الدراسات السابقة :

يزخر الفكر العربي الحديث، ولاسيما في القرن التاسع عشر، بالأمثلة الدالة على أن فكرة الإصلاح السياسي قد تجدرت في النسيج الفكري السياسي العربي، وأنجبت الكثير من المفكرين والحركات السياسة التي ناضلت من أجل تحقيق إصلاح سياسي في المجتمع والدولة. ولما كانت هذه الدراسة تتناول الإطار النظري في موضوع الإصلاح السياسي فإن المجال لا يتسع لتناول مجمل الأفكار، والرموز الإصلاحية، والأعمال الأدبية، لذلك فإننا سنكتفي بالإشارة إلى أبرز رموز التيار الإصلاح، والأعمال الفكرية التي قدموها في سعيهم ونضالهم لتحقيق الإصلاح، في المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية:

١. جمال الدين الأفغاني[٣]: دعا إلى أقامت دولة إسلامية نموذجية، تلتزم بالقرآن والسنة والشورى والمبادئ الدستورية، وقد عدَّ الأفغاني مصر أصلح الدول الإسلامية لتحقيق هذا الغرض.
٢. محمد عبده[٤]: أكد على الإصلاح الديني والتربوي دون السياسي، إذ رأى الشيخ محمد عبده أن الشعب المصري غير مهيأ للإصلاح السياسي بعد،

وبالتالي لابد من تهيئة الشعب نحو الإصلاح السياسي، وذلك بالتركز على التربية والتعليم.

٣. رشيد رضا[٥]: حاول التوفيق بين أراء من سبقوه، وذلك بالسعي نحو تحقيق الإصلاح في كافة المجالات: السياسية، والدينية، والثقافية.

٤. عبد الرحمن الكواكبي[٦]: عدَّ الكواكبي من أوائل من دعا إلى إصلاح سياسي جذري في العالم العربي، وذلك بنقده الشديد إلى الاستبداد السياسي.

٥. على عبد الرازق[٧]: نقد الخلافة، ودعا إلى الإصلاح الديني.

وبالاطلاع على أفكار جمهرة المصلحين السابقين وأعمالهم نلاحظ أنهم صاغوا أيديولوجيات، أو خطاب إصلاحي لواقع المجتمع العربي في تلك الفترة من تاريخ العالم العربي، التي تميزت بالانقسام والضعف والانهيار. ولعل ما نادى به الجيل السابق من رموز للإصلاح لا يتناول الإصلاح السياسي بطريقة تناسب متغيرات العصر، وما تشتمل عليه من قيم ومؤسسات ديمقراطية جديدة أو عصرية، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتناول هذا الموضوع في إطار حديث يلائم لغة العصر وواقعه الذي يتميز بالتركز على قيم ومؤسسات جديدة، تتناول مفاهيم متعددة، مثل: القانون، والدستور، وحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، وحرية التعبير والصحافة والنشر، والتمثيل النيابي، والمشاركة السياسية، وأخيرا برنامج الدمقرطة الغربي أو الضغوط الأوروبية الأمريكية بفرض الإصلاح السياسي بالقوة على منطقة الشرق الأوسط، وتأتي هذه الدراسة لتناول مفهوم الإصلاح السياسي وأبعاده ومضامينه بأسلوب يلائم واقع العصر.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة منهج التحليل التاريخي، وذلك باستعراض الخبرة التاريخية التي شهدتها الكثير من دول العالم المتقدم منه والمتأخر في سعيها لتحقيق الإصلاح السياسي، فالنماذج التاريخية للإصلاح يمكن الاستفادة منها لما فيها من دروس وعبر، ولاسيما في هذا الوقت الذي ينادى فيه العرب بالإصلاح السياسي، ويسعون إليه.

مفهوم الإصلاح:

إنّ كلمة الإصلاح ليست جديدة على الفكر السياسي العربي، فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في أكثر من سورة: ﴿والله يعلم المصلح من المفسد﴾[٨]، وقوله تعالى مخاطباً فرعون: ﴿أن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين﴾ [الآية ١٩: القصص] ، وبالتالي فإن مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي – الإسلامي، بل هو مفهوم قديم، لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي، أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

ويمكن اعتبار الأفكار التي نادى بها ابن تيمية بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته بالإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان، أي فترة ما يمكن أن نسميه "عصر التنوير العربي" في سعيهم نحو تحقيق نهوض، أو تقدم عربي في مجالات شتى من الحياة.

وقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوماً متداولاً، ومستقلاً في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده ومضامينه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية، أو التحديث، أو التغيير السياسي، أو التحول، أو التغيير، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض، وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا انه، ولغايات هذا البحث، يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: "**التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج**"[٩].

والحقيقة أن هذا التعريف يثير تساؤلاً فيما إذا كان الإصلاح يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق، والحقيقة أن الإجابة على مثل هذا التساؤل تتأثر بالارتباط الإيديولوجي للمعني بالإجابة، إذ يرى دعاة الفكر الماركسي وأنصاره أن كل الإصلاحات والتغييرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها، لأنها عاجزة كلياً عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع، وهي لا تهدف إلا إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فإن وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة الكادحة على النظام الرأسمالي. فالثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

وكذلك يرى الكثير من الإسلاميين في العالم العربي، أن كافة الإصلاحات والتغييرات التي تتبناها الأنظمة العربية العلمانية لن تفلح في حل المشاكل والأزمات المختلفة التي تعاني منها هذه الأنظمة، لأن الإسلام هو الحل فقط.

وثمة تساؤل آخر في هذا المجال هو: ما هو مدى أو الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة، بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم الإصلاح؟ فأحياناً يمكن إحداث تغييرات رمزية، أو صورية، أو تجميلية، في مؤسسة معينة أو سياسة ما، ذلك أن مثل هذه التغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية، ذات قيمة ومغزى لمن يقف وراءها، فالإصلاحات الجزئية والشكلية الانتقائية التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية، مثل إجراء انتخابات صورية، أو تشكيل مجالس شعبية، أو إجراء حوار مع بعض جماعات المعارضة، أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة، أو التنمية السياسية وغيرها من محاولات الاستجابة لبعض المطالب، واحتواء بعضها شكلياً وصولاً إلى إجهاضها، هي إصلاحات مبتورة بلا جدوى أو مضمون، وبالتالي لا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير. إنَّ أي تغيير حقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كلياً، وبالتالي فإن التغييرات المحدودة، أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة.

والخلاصة أنه حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً لا بُد من توافر الشروط أو الظروف التالية:

١. أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء. إذ إنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح اقرب إلى الترف. فالعلة قد تكون غياب العدالة، أو الحرية، أو انتشار الفقر، أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.
٢. أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.
٣. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعدُّ إصلاحاً.

فعلى سبيل المثال تبدأ بعض الأنظمة السياسية بخطوات ديمقراطية تتمثل بالحريات الصحفية، والسماح بتشكيل منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات، ثم يلي ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس بلدية أو برلمانات، ثم ما تلبث هذه الأنظمة أن تكتشف أن هذه المؤسسات تزعج السلطات الحاكمة، وتحد من استبدادها، فتتراجع عن هذه الخطوات بفرض القوانين العرفية، وتعديل الدستور، وحل البرلمان، وفرض الرقابة على الصحف، وتقييد حركة مؤسسات المجتمع المدني، وهي بذلك تنادي بالإصلاح في البداية، ثم تقوم باتخاذ إجراءات وأفعال هي في النهاية ضد الإصلاح.

أصل الإصلاح:

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، إذ إننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان، من أمثال أفلاطون وأرسطو، الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل: العدالة، والقوانين، وتنظيم المجتمع والدولة، والاستقرار السياسي، والتوزيع العادل

للثروة، وغيرها، ويمكن القول إنَّ فكرة الإصلاح كانت، ولم تزل، الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة، والقادة، والحركات السياسية، والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين، منذ أيام مكيافللي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين، فقد تحدث مكيافللي في كتابه الشهير "الأمير" عن عملية الإصلاح والتغيير، وفي هذا الصدد فقد أشار إلى: "أن أصعب شيء في التنفيذ، وأكثره تعرضاً للفشل، وأجزائه خطورة في التناول، هو إقامة نظام جديد للأمور"[١٠].

إنَّ حركة الإصلاح في العالم لم تتوقف وإن تعثرت أحياناً. فتمرد اللورد كرومل في بريطانيا في منتصف القرن السابع عشر، والثورة الفرنسية ١٧٨٩، وقبلها الثورة الأمريكية وغيرها من الحركات السياسية جاءت جميعاً لتحقيق إصلاحات سياسية في المقام الأول، فهذه الثورات الديمقراطية هي التي وضعت حدا للاستبداد السياسي، وأمنت الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

وفي الوطن العربي فإنَّ فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام ١٧٧٤م وتوقيعها معاهدة كجك قنطارية، ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية[١١]، ففي سنة ١٨٣٩م أصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماً عرف "بالتنظيمات الخيرية"، والتي أكدت على المساواة ما بين المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية، ثم تبع ذلك تبني أول دستور في الدولة العثمانية سنة ١٨٧٦م والذي تم بموجبه إنشاء برلمان مُثل فيه المسلمون، والمسيحيون، واليهود، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة Citizenship، لأول مرة في الدولة العثمانية[١٢]، واستمرت حركة الإصلاح حتى نهاية الدولة العثمانية، إلا أن الجهود الإصلاحية كانت بطيئة، جزئية ومتأخرة، وبالتالي لم تفلح في إنقاذ الرجل المريض الذي توفي بانتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي الجزء العربي من الدولة العثمانية بدأت الأفكار الإصلاحية في عدد من الأقطار العربية على يد عدد من المفكرين العرب مثل: رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده

في مصر، ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا، خير الدين التونسي في تونس، وغيرهم، حيث رأى هؤلاء المفكرون أن الدولة العثمانية لم تعد دولة الإسلام التي تمثل طموحات العرب والمسلمين، وبالتالي لابد من إصلاحها أو التخلي عنها لافتقادها الشرعية، وتمثل أفكار هذا الجيل نواة الفكر القومي العربي الذي بنى عليه الجيل الثاني من القوميين العرب أفكارهم مثل: نجيب عازوري، وساطع الحصري، وقسطنطين زريق، وزكي الارسوزي، وميشيل عفلق، وغيرهم من النخبة المستنيرة، والذين لعبوا دوراً بارزاً في نشوء الحركة القومية العربية التي أثمرت جهودها في انفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى[١٣].

وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبه نحو تحقيق الاستقلال الذي تحقق أخيراً، ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت جميع الدول العربية لأنظمة تسلطية تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأي نظام عربي أي مبادرة في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة في البلاد العربية على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد[١٤].

وأخيراً، جاءت إحداث الحادي عشر من أيلول عام٢٠٠١م لتكشف عن عمق الأزمة التي يعاني منها العالم العربي والتي تتمثل بغياب الحرية والعدالة، ونقص المعرفة، وعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من الأمراض والتشوهات التي عُدّت البيئة الخصبة لنمو الأفكار المتطرفة ونشوء الحركات الإرهابية، ولذلك أخذ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، في ممارسة الضغوط على الأنظمة العربية للتوجه نحو الإصلاح، وقد استجابت بعض الدول العربية على استحياء بإجراء إصلاحات جزئية أشبه بعمليات التجميل، وذلك لاحتواء الضغوط الخارجية، الأمر الذي يعني أن العالم العربي لا زال أمامه طريق طويل، وبحاجة ماسة لإجراء إصلاحات جذرية لمواجهة الأخطار المحدقة به، ولخلق واقع جديد يليق بأبناء هذه الأمة. فالدولة

القوية والناجحة والحريصة على أمن مواطنيها، وتقدمهم واستقرارهم، وسعادتهم، هـــي التي تبادر بالإصلاح، والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية.

عملية الإصلاح:

إن عملية الإصلاح لا تحدث في فراغ، ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، إذ لابد من توفر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح، وذلــك لتجنــب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على مـــا هـــو عليـــه، مـــن خمـــود وجمـــود، ولاستعراض هذه الظروف والكيفية التي تتم فيها عملية الإصـــلاح وحجـــم أو درجـــة الإصلاح المطلوب، فإنه لا بُد من الإشارة إلى الحقائق التالية:

١. إنَّ الإصلاح عادة ما يتم في ظـــروف الأزمـــة The Context of Crisis، فنقطـــة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطراً أو تحدياً للنظام القائم، وبالتالي لابـــد مـــن التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن الدولة، واستقرارها، أو كيانها، فالخطر الخارجي هـــو الذي دفع بالقادة العثمانيين إلى إجراء إصلاحات عسكرية، وذلك للدفاع عن سيادة الإمبراطورية وأمنها في وجه التهديدات والأطماع الخارجية للـــدول الأوروبيـــة، وقد تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل: تردي الأوضاع الاقتصادية، أو عدم الاستقرار السياسي، أو فقدان الشرعية في نظام الحكـــم، أو هـــذه العوامـــل مجتمعة، بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هـــذه الظـــروف الصعبة، وفي هذا السياق يمكن اعتبار سياسة الإصلاح، أو إعـــادة البنـــاء التـــي تبناها الزعيم السابق للاتحاد السوفيتي غورباتشوف، في التحـــول نحـــو اقتصـــاد السوق وإنهاء حكم الحزب الواحد، مثالاً على تبني الإصلاح لمواجهة الظـــروف الاقتصادية، والسياسية السيئة في نظام ما. فالأزمة هي لحظة تاريخية حاســـمة لا تقبل التوفيق، أو التلفيق أو الإبطاء من أجل التقدم والازدهار وتلافي المصـــاعب والأخطار الناجمة عن عدم الإمساك بتلك اللحظة واستثمارها.

٢. إنَّ دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية Ideology، تساعدهم في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها، فالدعوة الإصلاحية التي نادى بها الجيل الأول من القوميين العرب من أمثال: الكواكبي، واليازجي، ورشيد رضا، ورفاعة الطهطاوي، وغيرهم، كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية، ولاسيما فكرة القومية Nationalism، والإصلاحات الاقتصادية التي تبناها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية. فالخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة، أو إيديولوجية يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة، أو المشاركة، أو حتى عند النقاش، فالعلمانية، والديمقراطية، والعقلانية، والمواطنة، هي جميعاً إيديولوجيات يمكن لقادة الإصلاح الاستناد عليها في دفاعهم أو تبريرهم لتوجهاتهم الإصلاحية وإقناع الجماهير بضرورتها. إلا أنه ليس من الضروري أن تكون الدعوات الإصلاحية كافة نتاج عقائد سياسية، لا بل أن بعض قادة الإصلاح قد يتبنون أفكاراً إصلاحية تتناقض وعقائدهم السياسية، فعلى سبيل المثال تبنت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجرت تاتشر برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً قام ببيع القطاع العام إلى القطاع الخاص بالرغم من انتماء تاتشر إلى التيار المحافظ[١٥].

٣. إنَّ الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد ومن هم حوله "النخبة الحاكمة "Reform from Above"، لابد من أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية، أي خلق جبهة للإصلاح، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح زادت شرعية الإصلاحات، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم، ومن أجل مستقبلهم، لا شك سوف يدفعهم للتمسك به وحمايته مما يحاولون عرقلته أو الإساءة إليه، وبالتالي لابد من أن يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية، وبلغة أخرى، يواكب المبادرات الإصلاحية من أعلى إصلاح تدريجي من الأسفل" Reform from Below"، وبخلاف ذلك فإنه تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع

عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه الإصلاحات وتتمسك فيها، فعلى سبيل المثال لم تسهم التحولات نحو الديمقراطية في معظم الدول العربية في خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة، مثل: صحافة حرة، أو برلمانات قوية، أو أحزاب ونقابات فاعلة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، فكانت النتيجة ضعف في هذه المؤسسات، وتراجع المسيرة الديمقراطية في أكثر من دولة عربية.

حجم الإصلاح المطلوب:

إذا كانت ظروف الأزمة والإيديولوجية والمشاركة الشعبية من متطلبات عملية الإصلاح، فالسؤال المطروح الآن هو ما هو حجم الإصلاح المطلوب؟ هل هو إصلاح جزئي أم شامل؟ وهل هو إصلاح سريع ومفاجئ، أم متدرج بطئ وعلى مراحل؟ وهل هو إصلاحي سلمي أم بالعنف؟ .

تاريخياً، كان الإصلاح يتم بالعنف أو الثورة، فبالقوة تمكن كرومل من تجريد الملك تشارلز الأول من سلطاته وإعطائها للبرلمان، وبذلك دشن اللبنات الأولى للديمقراطية، إذ حول البرلمان من مؤسسة داعمة للسلطة الملكية إلى مقيدة لها، والثورة الفرنسية التي قامت سنة ١٧٨٩م وسحقت المؤسسات والأفراد الذين استفادوا من سيادة الكبت والظلم، وجاءت بأفكار الحرية وحقوق الإنسان لم تكن تغييراً سلمياً، وأخيراً الثورة الأمريكية سنة ١٧٧٦م والتي جاءت بإعلان الاستقلال، ووثيقة الحقوق والتي أصبحت مصدر إلهام للكثير من الشعوب في النضال من اجل الحرية والاستقلال، أيضاً استخدمت العنف، وفي القرن العشرين فإنّ الثورة العنيفة كانت الطريق الأقصر نحو الإصلاح والتغير، وخلق واقع جديد في العديد من دول العالم، مثل: روسيا١٩١٧م، وتركيا ١٩٢٢م، والصين١٩٤٩م، ومصر ١٩٥٢م، والعراق ١٩٥٨م، وكوبا ١٩٥٩م، والجزائر ١٩٦٢م، وليبيا ١٩٦٩م، وأخيراً، العديد من دول شرق أوروبا في أواخر القرن الماضي، وباختصار فإن التغيرات العظيمة Great Reforms تحتاج إلى ثورات عظمية، تطيح بالنظام القائم، وتبني نظاماً جديداً على أنقاضه(١٦)، فالثورة هي أعلى

درجات الإصلاح، وأكبرها حجماً، وأعمقها أثراً، إذ عادة ما يصاحب التغيير في هـرم السلطة تغييرات اجتماعية واقتصادية، وثقافية كبرى، وتحول كامل في التفكير، وأنمـاط السلوك، والقيم، والرموز، والمؤسسات والسياسات، وغيرها.

إلا إنه ليس بالضرورة أن تؤدي الثورة إلى واقع أفضل، فأحياناً يترتـب علـى التغيرات السريعة والمفاجئة نتائج سلبية مثل الحـرب الأهليـة، وزعزعـة الاسـتقرار السياسي، أو تردي الأوضاع الاقتصادية أو كل هذه النتائج مجتمعه، مثل: ما حدث في السودان بعد ثورة الإنقاذ ١٩٨٩م، أو إيران بعد ثورة ١٩٧٩م، ولتجنب مثل هذه النتائج فقد رأى الكثير من الساسة والمفكرين أن التغييرات التدريجية البطيئة التي تنفـذ علـى مراحل، وبخطوات محدودة، ومتوازنة، ومدروسة بأسـلوب انتقـالي ومرحلـي، هـي الإصلاحات المطلوبة؛ لأنها تؤدي إلى النتـائج المطلوبـة، دون أن تعـرض الأمـن والاستقرار لأي مخاطر، فقد كانت معظم أدبيات التنمية والتحديث تجمع على أن التنميـة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تسير جنبا إلى جنب، وتعـزز بعضـها البعض، فالتقدم في المجال الاقتصادي، مثلاً، يواكبه تقدم في المجـال السياسـي، إلا أن عدداً من مفكري التنمية السياسية، وعلى رأسهم عـالم السياسـة الأمريكـي صـموئيل هنتنجتون رأى أن التغيرات السريعة المفاجئة بدلاً مـن ان تـؤدي إلـى الديمقراطيـة والاستقرار، فإنها قد يترتب عليها الفوضى والعنف، فالتحديث السياسي السـريع يـؤدي إلى زيادة حجم طموحات الأفراد وتوقعاتهم بحياة أفضـل قبـل أن تكـون المؤسسـات السياسية قادرة على القيام بهذه المهمة، مما يؤدي إلى إحباط هؤلاء الأفـراد، وبالتـالي لجوؤهم إلى العنف والثورة على النظام السياسي، وبالتـالي رأى هنتنجتـون ضـرورة التدرج في التغيير السياسي والبدء بإنشاء مؤسسات سياسية قوية قادرة على إدارة عملية التغيير السياسي مثل: مؤسسات مجتمع مدني، بيروقراطية، أجهـزة أمنيـة....الخ[١٧]، فعلى سبيل المثال، أدى التحول المفاجئ نحو الديمقراطية في الجزائر إلى حرب أهليـة، وبالتالي، فإن الإصلاح الذي يحرق المراحل قد لا يكتب له النجاح، لذا فإنـه لا ينصـح بالتشديد على الإصلاح، والتغيير بأي ثمن.

معيقات الإصلاح:

أن كلمة الإصلاح ترسم صوراً مشرقة، فهي ترمز إلى آمال الملايين وأحلامهم في العيش بأمان وسلام، والرغبة في تحقيق واقع سياسي واقتصادي واجتماعي مقارب لواقع الدول المتقدمة، وبالتالي، فإنّ ما تبشر به الأفكار الإصلاحية يجعل البعض يعتقد بأن من يرفض الإصلاح هم قلة في المجتمع، ومع زيادة تردي الأوضاع وارتفاع الأصوات المنادية بالإصلاح، فإنه يعتقد أن طريق الإصلاح سالك بسهولة؛ لأن المعيقات التي تقف في وجه الإصلاح يمكن التغلب عليها وتجاوزها، خصوصاً أن الإصلاح أصبح مطلباً وحاجةً جماهيرية، إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك، فمثلما للإصلاح أنصار ودعاة، له أعداء ومناوئون، وإن كانوا قلة، إلا أنهم يمتلكون وسائل التأثير وأسباب القوة التي تجعلهم قادرين على وقف مسيرة الإصلاح، فالطبقات البرجوازية والنخب السياسية وغيرهم من أصحاب النفوذ لابد أن يقاوموا أية إصلاحات أو تغييرات تؤثر على أوضاعهم ومكتسباتهم، فهذه النخب الحاكمة مهما تشدقت بمصالح الفقراء والبسطاء فإنها لا تسعى إلا لحماية مكاسبها وزيادتها، وبالتالي فإنه من المستبعد أن تتخلى طواعية عن هذه المكاسب، الأمر الذي يعني أن الإصلاح قد يكون نتاج صراع مجتمعي بين قوى سياسية متضادة، وقد يأخذ هذا الصراع شكل العنف أحياناً، وفي الأحوال كافة لا بُد لقادة الإصلاح من اتباع استراتيجية معينة في التعامل مع هذه الفئات:

١. فقد يلجأ قادة الإصلاح إلى محاورة هذه الفئات وإقناعها بضرورة عدم معارضة التوجهات الإصلاحية، وقد يضطر قادة الإصلاح إلى تقديم تعويضات لهذه الفئات من أجل شراء موافقتها، فتاريخياً، كان سلاطين الدولة العثمانية يستندون إلى دعم وتأييد شيخ الإسلام ورجال الدين في تأييد الخطوات أو الإجراءات الإصلاحية ومباركتها، وذلك بتقديم الهبات والامتيازات لهذه الفئة المؤثرة في الدولة حين ذاك.

٢. وقد يلجأ قادة الإصلاح إلى جماهير الشعب، وتعبئة الرأي العام الوطني لتبني الإصلاح والتمسك به، وبلغة أخرى، خلق تيار شعبي إصلاحي في مواجهة التيار النخبوي أو الفئوي المحافظ والمعارض للإصلاح، ففي أوائل الثمانينات نجحت حركة التضامن في بولندا بحشد جيش من العمال، والنقابيين، والمفكرين، الذين نادوا بالإصلاح والتغيير لم يتمكن النظام الشيوعي الحاكم من الوقوف في وجهها وكبح جماحها، وبعد أقل من عشر سنوات كسبت الحركة ٩٩% من أصوات الشعب البولندي في أول انتخابات ديمقراطية نزيهة جرت في ذلك النظام الشيوعي، وأصبح زعيم الحركة "ليخ فاليسا" أول رئيس وزراء منتخب في تاريخ بولندا السياسي الحديث.

٣. أخيراً، قد يلجأ قادة الإصلاح إلى فرض الإصلاح بالقوة، وهذا يعتمد على قيادة حازمة، ووجود نظام سياسي مستقر، وجهاز عسكري وأمني فاعل ومخلص للنظام السياسي. فالقوانين الاستثنائية التي أصدرها الرئيس جورج بوش بعد إحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١م والتي أتت على الكثير من الحريات والحقوق المدنية للشعب الأمريكي، لم يكن بالإمكان إصدارها في ظل غياب قيادة حازمة، ونظام سياسي مستقر، وجهاز امني فاعل.

وسواء تبنى قادة الإصلاح أسلوب الإقناع Persuasion، أو فرض الإصلاح بالقوة Repression[١٨]، فإنه لابد من الاعتراف بأن معيقات الإصلاح كثيرة ومتعددة، وإن كانت تختلف من مجتمع لآخر، إلا انه يمكن تلخيص أبرز المعيقات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح، ولاسيما في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من أزمات متعددة تعيق الإصلاح، بما يلي:

١. العوامل السياسية:

تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها: ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد، وإحداث تغييرات سياسية هامة، بغض النظر

عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التغييرات، مثل تغيير في السلطة، أو استبعاد المسؤلين السابقين، أو محاسبتهم. إن كثيراً من الأنظمة التسلطية تقوم باحتواء الدعوات الإصلاحية أو المبادرات الإصلاحية وإفراغها من مضمونها، حيث تتبنى سياسات تحافظ على الوضع القائم، وبنفس الوقت تقدم الوعود للجماهير بالتغيير والإصلاح وبالمستقبل المزدهر، وبالتالي لا يكون هناك أية نتائج مرجوة من هكذا إصلاح. فعلى سبيل المثال: يتردد معظم القادة والزعماء العرب في إجراء إصلاحات حقيقية؛ لأن مثل هذه الإصلاحات تقلص من صلاحياتهم وسلطاتهم، لا بل إنها تكشف واقعهم، ولاسيما إذا ما علمنا أن معظم هذه الأنظمة تترأس سجلاً من الفشل وعدم الإنجاز يجعلها فاقدة للشرعية. ومما يساعد الأنظمة التسلطية على الاستمرار في الوضع الراهن والمماطلة في التغيير والإصلاح، ضعف أو غياب المعارضة السياسية، وانقسامها وافتقارها لمشاريع سياسية جادة أو حلول وبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة، ومن العوامل السياسية التي تعرقل حركة الإصلاح غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها، وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف مؤسسات المجتمع المدني وغيابها من أحزاب، ونقابات، واتحادات، وجمعيات، وتدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير ولاسيما المرأة، وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي، ونمو ثقافة الخوف، وعدم استقلال القضاء. الأمر الذي يجعل الإصلاح مرهوناً بإرادة ومزاج الحاكم، وأولئك الممسكين بالسلطة الذين يقاومون أية إجراءات أو إصلاحات، يمكن في النهاية أن تقوض مركزهم، ويضاف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي، والتطرف، والفوضى، والإرهاب والأزمات، والحروب الأهلية، فعلى سبيل المثال: يعتقد البعض أن المناخ الإقليمي العربي غير مناسب لإجراء إصلاحات سياسية في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، ووجود الاحتلال الأمريكي للعراق(١٩)، إذ لا قيمة لإنشاء نظام سياسي ليبرالي في بلاد خاضعة للاحتلال الأجنبي، كما أنه لا معنى لإقامة حياة سياسية ليبرالية في ظل غياب الأمن والاستقرار، فضلاً عن الميل العام لدى القادة والجماهير لرفض الإصلاحات التي يمكن أن تبدو نزولاً عند الضغط الخارجي،

مثل: رفض الأنظمة العربية التغييرات التي تفسر بأنها التزامُ بجدول أعمال الدمقرطة الغربي أو الأمريكي.

٢ - العوامل الثقافية:

تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً في تبني الإصلاح ودفع مسيرته إلى الأمام، أو العكس بوقف عملية الإصلاح وإعاقتها، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً، فعلى سبيل المثال: فإن المجتمعات القبلية أو الطائفية ترفض التغيير، ولديها عقلية معادية للديمقراطية Anti – Democratic Tendencies، وتكون عملية الإصلاح فيها شاقة ومعقدة، فمثل هذه المجتمعات تعيش في عالم ضيق، وتقاوم التحديث والإصلاح والتغيير، فعلى سبيل المثال: في معظم الدول العربية فإن الولاء للقبيلة، وهي بنية تقليدية، يفوق الولاء للدولة، أو الحزب، أو النقابة، أو أي بنية، أو مؤسسة حديثة، فالولاء في المجتمع العربي، مثلاً، هو لفكر القبيلة والطائفة وليس للأمة أو الدولة، وهذه ولاءات يسهل تبديلها لدرجة أنه يمكن القول: إنَّ معظم الدول العربية لا تزال مجتمعات قبلية، وإن امتلكت مظاهر الدولة الحديثة Tribes with Flags[٢٠]. كما أن هناك غياباً أو ضعفاً واضحاً في مفهوم المواطنة التي تعني المساواة المطلقة بين المواطنين بغض النظر عن الدين، أو الجنس، أو الطبقة، فالمواطنة هي مصدر الحقوق والواجبات، ونحن في عصر حقوق الإنسان والمواطن.

إن السلطة في معظم الدول العربية وإن ادعت ميلها للتطوير والتحديث إلا أنها شجعت الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية، وبالتالي نجحت في منع نشوء مؤسسات وطنية أو قومية، يمكن أن تلعب دوراً في أي عملية إصلاح سياسي، وبلغة أخرى، نجحت السلطة في خلق فئات، ومراكز قوى، وصالونات سياسية، وجماعات مغلقة ومنكفئة على نفسها، متنافسة تابعة للسلطة، ولم تسعَ لخلق مجتمع وطني أو مؤسسات وطنية مدنية وسياسية، إن لدى هذه المجتمعات عادات وقيماً وسلوكات مناوئه للإصلاح والتحديث، فالإصلاح السياسي يحتاج لثقافة جديدة تؤكد قيم الحوار ومثله،

والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ العنف والكراهية، واحترام سيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، وخلق روح المواطنة، والانتماء إلى الدولــة، أو مــا يمكــن تســميته بالثقافــة الديمقراطية، أو المدنية Civic Culture(٢١)، وهذه قيم لا يمكن خلقها في مجتمعات قبليــة أو طائفية. ومن العوامل الثقافية التي تقف عقبة في طريــق الإصــلاح، الــدين فــي المجتمعات المحافظة، حيث إن عدم دعم رجال الدين ومباركتهم للكثير من الإصــلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها، فعلى سبيل المثال: يــرفض معظــم علماء المسلمين دعوات تنظيم أو تحديد النسل، ويتم الرهان على القنبلة الديمغرافية فــي الصراع بين المسلمين وأعدائهم، سواء في فلسطين، أو السودان، أو كشمير، أو غيرها. ونفس الشيء ينطبق على وضع المرأة في المجتمعات العربية، فهناك الكثير من القوانين المستمدة من تفسيرات متطرفة للشريعة الإسلامية تعامل المرأة بدونية، أو بلغة أخــرى تجعل حقوقها منقوصة.

٣- العوامل الاقتصادية:

إنَّ الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية مثل ضعف الإمكانات وقلة المــوارد، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الأمية، والفقر والبطالة، وتفــاقم الهــوة بــين الأغنياء والفقراء، والزيادة السكانية المرتفعة، واختفاء الطبقــة الــوسطــى، وســوء التغذية، وانخفاض المستوى الصحي، وغيرها من الاختلالات الاقتصادية التــي تحــول دون الاهتمام بالإصلاح ولاسيما السياسي، الذي يصبح الحــديث عنــه أشــبه بــالترف الفكري، إذ ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمــع نحــو تــوفير الحاجــات الأساسية من مأكل ومسكن(٢٢)، وغالباً ما يشاع في البلدان الفقيرة أن علــى الحريــة أن تنتظر توافر الخبز، ولكن مقولة الخبر قبل الحرية قد تؤدي إلى افتقاد الخبــر والحريــة معاً، وبالتالي انتشار الجوع والفقر والكبت والاضطهاد، إذ إنه في حقيقة الأمر يجــب أن لا يكون تردي الأوضاع الاقتصادية مبرراً لغياب الإصلاح والعدالة والحرية، ففي دولة مثل الهند، مثلاً، فإن الفساد والفقر والتفاوت في توزيع الثروة لم يمنع قيــام ديمقراطيــة هي الأكثر شعبية في العالم The Most Populace Democracy، وفي دول غنية مثل دول

النفط، فإن الطفرة الاقتصادية لم تواكبها تحولات سياسية نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، فبالرغم من أن هذه الدول غنية "مجتمعات الوفرة"، إلا أنها لم تنجح بالتوجه نحو الديمقراطية، فهذه الدول حققت رخاءً اقتصادياً، لكنها تعاني من جمود أو تخلف سياسي.

مؤسسات أو أدوات الإصلاح:

تحتاج عملية الإصلاح إلى مجموعة من الأدوات أو المؤسسات التي من خلالها يتم تحويل الإصلاح من مجرد شعار أو مطلب شعبي إلى واقع ملموس، تنعكس آثاره على الجميع، بحيث يفضي إلى فتح القنوات السياسية المسدودة، وإطلاق الحريات وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، ومحاربة الفساد، وتمكين المرأة، وتعزيز حرية استقلال الصحافة والقضاء، وغيرها من الأهداف النبيلة، التي هي مطالب أو أجندة شعبية بالمقام الأول. وفي معظم مجتمعات العالم فإنَّ هناك عدداً من المؤسسات التي تتفاوت بالتأثير اعتماداً على درجة التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، والتي يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في دعم مسيرة الإصلاح وتعزيزها. ولغايات هذا البحث فقد تم تقسيم هذه المؤسسات أو الأدوات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وذلك اعتماداً على مدى اعتماد هذه الأدوات أو استقلالها عن النظام السياسي او الدولة، ذلك أن بعضها خاضع كلياً لهيمنة النظام السياسي ونفوذه، وبالتالي فإن دور هذه المؤسسات محدود جداً في إحداث الإصلاح السياسي من فوق سلطة الدولة أو دون رغبتها وموافقتها. وتتألف هذه المجموعة من عدد من المؤسسات غير الرسمية تبدأ بالأسرة وصولاً إلى مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات، وأحزاب سياسية، ونقابات وغيرها، أما المجموعة الثانية من المؤسسات فهي ضمن نطاق الدولة وسيادتها، إلا أن سلطان الدولة ونفوذها عليها ضعيف إلى حد ما، فهي مؤسسات شبه مستقلة، وبالتالي فإنه تعلق آمال كبيرة على هذه المؤسسات في أن تلعب دوراً هاماً في الضغط باتجاه الإصلاح أو تعزيز مسيرة الإصلاح إذا بدأت بمبادرة السلطة أو النظام السياسي، وأخيراً، تأتي المجموعة الثالثة التي تتمثل بجهود

الدول والمنظمات الدولية وضغوطها بشقيها: الحكومية وغير الحكومية في دعم المطالب الإصلاحية وتعزيزها.

١. المؤسسات شبه المستقلة:

تتعدد المؤسسات شبه المستقلة التي يمكن ان تسهم في تحقيق الإصلاح، وتختلف في مدى فعاليتها وأسلوب عملها، اذ إنها تبدأ بالأسرة الصغيرة أو العائلة الممتدة، وتنتهي بمؤسسات المجتمع المدني المتعددة الإشكال والأهداف. وفيما يلي عرض مختصر لأبرز هذه الأدوات:

أ- الأسرة:

تعدُّ الأسرة أول مؤسسة من مؤسسات التأهيل السياسي التي يتعامل معها الفرد، وبوساطتها يتم نقل القيم والمعتقدات والأفكار السياسية داخل المجتمع من جيل إلى جيل آخر، وبالتالي فإنها تقوم بوظيفة سياسية إلى جانب وظائفها الإنسانية والاجتماعية. إن الأسرة يمكن أن تكون مفتاح التغيير والإصلاح السياسي، فالطفل الذي ينشأ في أسرة أو بيئة عائلية تتخذ فيها القرارات بطريقة ديمقراطية وبمشاركة الجميع، فإن الأداء المستقبلي لهذا الطفل يتوقع أن يكون أكثر ميلاً نحو الحوار والمشاركة. والعكس تماماً بالنسبة للطفل الذي ينشأ في عائلة سلطوية[٢٣].

إن المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق إصلاح سياسي يدرك أهمية تأسيس قواعد للممارسة الداخلية تؤكد قيم الإصلاح، لا معنى للمطالبة بالديمقراطية وحقوق الطفل وحقوق المرأة إذا كانت هذه الحقوق تنتهك داخل مؤسسات المجتمع، وعلى رأسها الأسرة. إن من أبرز العقبات التي تعترض طريق الإصلاح السياسي في المجتمع العربي هي السلطة الأبوية التي ترسخت في الأسرة والعائلة الممتدة ثم القبيلة، وأخيراً، الدولة أو النظام السياسي[٢٤].

ب - مؤسسات التعليم:

تجمع أدبيات التنمية الإنسانية والثقافية السياسية على الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم من مدارس، ومعاهد، وجامعات، في عملية الإصلاح السياسي. فهذه المؤسسات تلعب دوراً هاماً في عملية التثقيف السياسي، من خلال ما تقدمه من معارف، ومعلومات، عن أنظمة الحكم المختلفة، ومصادر الشرعية، والآمال، والتحديات التي يواجهها النظام السياسي...الخ، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دوراً في عملية الإصلاح السياسي بالتركيز على مفاهيم الدعوات والمبادرات الإصلاحية وقيم تعزيزها مثل: الحرية، والعدالة، والانفتاح، والمساواة، والمواطنة، وأهمية المشاركة، وحقوق الإنسان وغيرها(٢٥).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص المتعلمين هم أكثر وعياً، وإدراكاً، واهتماماً، بالأحداث والظواهر السياسية، وبالتالي فإن النخبة الثقافية يمكن أن تحمل لواء الإصلاح وذلك من خلال الدور المزدوج الذي يلعبه المثقف في ان يكون مفكراً أو باحثاً Scholar، يقدم الدراسات والتحليلات، وينتج المعرفة، أو مشاركاً Activist، مناضلاً وناشطاً سياسياً من خلال الجهر في قول الحق، وانتقاد الأوضاع السيئة، والعمل على تغييرها نحو الأفضل.

إن من أبرز إشكاليات الإصلاح السياسي في العالم العربي اليوم أن مناهج التعليم السلطوية تركز على الحفظ والتلقين، وتؤدي إلى الخشوع والإذعان، إضافة إلى انعزالية النخبة المثقفة وإحباطها، وعدم مشاركتها بفعالية في العمل السياسي(٢٦).

جـ - المؤسسات الدينية:

إن المؤسسات الدينية من مسجد، وكنيسة، ومعبد، وغيرها من دور العبادة، يمكن أن تكون عقبة في طريق الإصلاح، وذلك بتبرير الأوضاع السائدة، ودعم الأفراد والمؤسسات القائمة، أو تكون قوة ثورية دافعة للإصلاح والتغيير. وبالتالي فإن الدين

سلاح ذو حدين، وذلك نظراً للدور الهام والمتنامي الـذي يلعبـه الـدين فـي الحيـاة المعاصرة[٢٧].

فعلى سبيل المثال، بالرغم من الانطباع السائد بأن العلمانية Secularism ، فـي الغرب تتطلب الفصل التام بين الكنسية والدولة إلا أنه تاريخياً، لعبت الكنيسة دوراً هامـاً في كثير من حركات التحرر والإصلاح السياسية، لدرجة أن المسيحية أصبحت تعـرف بديانة تحررية أو كفاحية Liberation Theology[٢٨]، ففي كثير من دول أمريكا اللاتينيـة في ستينات القرن الماضي وسبعيناته، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في زخم حركـة الحقوق المدنية The Civil Rights Movement، في الستينات من القرن الماضي، وفـي بولندا في أواخر القرن الماضي فإن الكنيسة ورجال الدين كانوا على رأس مثـل هـذه الحركات. وفي الوقت الحاضر فـإن الديمقراطيـة المسـيحية Christian Democracy أصبحت حركةً سياسيةً عالميةً لديها أحزاب، وأتباع، وأفكار فـي معظـم دول أوروبـا الغربية وأمريكا اللاتينية[٢٩].

أما في العالم الإسلامي، فإنه لا يخفى على أحد الدور الذي يلعبه المسـجد فـي التأثير على عقول مرتاديه وقلوبهم، ولا سيما في دول مثل: الجزائر، ومصر، وتركيا، وإيـران، حيث إن المسجد في ظل غياب مؤسسات مجتمع مدني أصبح المؤسسة التـي تسد الفراغ، إذ لم يعد فقط مكاناً للعبادة، بل أصبح يمارس دوراً سياسياً هاماً فـي هـذه الدول، ودوراً هامشياً في دول أخرى[٣٠].

د - مؤسسات المجتمع المدني:

بالرغم من التعريفات المتعددة لمفهوم المجتمع المدني، إلا أنها، جميعاً، تـدور حول المشاركة الاختيارية أو الطوعية المنظمة من قبل الأفراد في السياسة العامة للدولة مـن خلال مجموعة من المؤسسات المستقلة عـن الدولـة مـن أحـزاب، ونقابـات، واتحادات، وجمعيات...الخ من القوى الضاغطة.

إن دولة المجتمع المدني هي دولة القانون والمؤسسات، وفي ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني فإنَّ البديل هو دولة العسكر، أو الحزب الواحد، أو القبيلة، أو الطائفة(٣١).

أما بخصوص الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي، فإنَّ هناك شبه إجماع بين مفكري السياسة على أن هناك ترابطاً وتلازماً بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذ لا يتصور قيام دولة ديمقراطية بغياب مجتمع مدني، ولا يتصور قيام مجتمع مدني فاعل في غير دولة ديمقراطية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تصور نظام ديمقراطي في ظل غياب الأحزاب السياسية التي هي عماد الديمقراطية، بل إن العداء للأحزاب السياسية هو عداء مبطن للديمقراطية.

إن الإصلاح السياسي يحتاج إلى ثقافة مدنية، تقوم على قيم الحوار ومبادئه، والثقة، والحرية، والتسامح، ونبذ العنف والعداء، وإقصاء الآخر، ولا شك أن مثل هذه الثقافة وما يترتب عليها من سلوك لا يمكن ممارستها في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني، وقد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إن مصير الكثير من التجارب الإصلاحية، قد يكون معتمداً كلياً على مدى ما تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني من قدرات، وإمكانات، وكفاءات لتعزيز مسيرة الإصلاح وترويجها ودعمها، وبلغة أخرى، فإن مؤسسات المجتمع المدني هي حجر الزاوية في تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي، ففي كثير من دول أمريكا اللاتينية بدأت التحولات نحو الديمقراطية بجهود منظمات المجتمع المدني، وفي العالم العربي في الخمسينات والستينات، وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي، فإن مثل هذه المؤسسات كانت غائبةً كلياً، الأمر الذي قد يساعد على تفسير غياب الديمقراطية عن هذا الجزء من العالم، إلا أن العقدين الماضيين شهدا نمواً متزايداً لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، فزاد عددها وقوتها وأهميتها لدرجة أنه تعلَّقت آمال كبيرة على مثل هذه المؤسسات في دعم مسير الإصلاح والتحول الديمقراطي في كثير من دول الوطن العربي، مثل: مصر، والمغرب، والأردن، والكويت، ولبنان، وغيرها.

فالإصلاح السياسي يحتاج إلى حركات ومؤسسات تناضل من أجله، وفي ظل تهميش، أو تغييب، أو تقييد حرية وحركة هذه المؤسسات، فإنه ينتشر الفساد، والاضطهاد، والقمع، وغيرها من ملامح الاستبداد السياسي(٣٢).

٢. المؤسسات الرسمية:

إن عملية الإصلاح السياسي عملية شاملة تتطلب مشركة كافة الجهود الشعبية والرسمية، إذ ليس بوسع الأدوات شبه المستقلة عن الدولة من أسرة، وجامعة، وحزب سياسي، أن تعمل وحدها بمعزل عن النظام السياسي وأدواته وأجهزته. وبالتالي فإن دور الدولة الرسمية ومؤسساتها في عملية الإصلاح هو دور محوري لا يمكن تجاهله. وفيما يلي عرض لأبرز المؤسسات الرسمية التي تلعب دوراً في مجال الإصلاح السياسي:

أ- البرلمان:

تلعب المجالس المنتخبة من برلمانات، ومجلس شعب مجالس الشعب، والمجالس الاستشارية، وغيرها، دوراً في عملية الإصلاح، من خلال أدائها لوظائفها الرئيسة في التشريع والمراقبة. فالتشريعات والقوانين التي تؤكد الشفافية، والمحاسبة، وحماية الأفراد والحريات والممتلكات، ومحاربة الفساد وغيرها، هي القوانين التي تدفع بحركة الإصلاح إلى الأمام .وكذلك لا يخفى دور البرلمان في الرقابة والمحاسبة. فلجان التحقيق والاستدعاء والاستجواب وغيرها من آليات الرقابة للسلطة التنفيذية تلعب دوراً في تحقيق العدالة ورفع الظلم، ومكافحة الفساد والاستبداد. وحتى يتمكن البرلمان من أداء هذا الدور على الوجه الأكمل، لا بُد من أن يتمتع أعضاؤه بالحصانة والاستقلالية والاستقامة.

فعلى سبيل المثال تميز البرلمان الأردني منذ عودة الحياة النيابية في عام ١٩٨٩م بوجود نوعين من النواب: النوع الأول نواب أقوياء داعمون للإصلاح، لعبوا دوراً مهماً في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها، وهم قلة في مجلس النواب، منهم

نواب الحركة الإسلامية. أما النوع الثاني فهم نواب اتسم أداؤهم بالضعف، ممثلون لمصالح ضيقة أو مناطق جغرافية، تمكنت الحكومات الأردنية المتعاقبة من احتوائهم وتهميشهم بتقديم بعض الإغراءات والمكاسب، مما أضعف دورهم وأثر على أدائهم وأداء البرلمان بشكل عام[٣٣].

ب- القضـاء :

لاشك أن المنافسة والصراع و التنازع سمة من سمات البشر، وبالتالي لابد من فض هذه النزاعات بالطرق السلمية، وهنا يأتي دور القضاء، وفيما يتعلق بالإصلاح السياسي فإن دور القضاء يبرز من خلال تطبيق القانون بعدالة على الجميع، دون محاباة أو تمييز، فالمساواة أمام القانون سمة من سمات المجتمع الإنساني المتحضر، وغياب العدالة والمساواة في التعامل مع المواطنين يجعلهم يشعرون بالضيق والحرمان، مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط والغضب الذي يؤدي إلى العنف، وذلك باللجوء إلى القصاص الفردي احياناً.

لقد أدى عدم نزاهة القضاء واستقلاله عن السلطة التنفيذية في معظم الدول العربية إلى انتهاك الكثير الكثير من الحقوق والحريات للمواطنين. وقد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إن تغول السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة على السلطة القضائية، سواء بالترهيب بالجزاء أو بالترغيب بالمكافأة، قد جعل الكثير من دول العالم العربي أشبه بمعتقل كبير، إذ تسود هذه الدول محاكم استثنائية وقوانين طوارئ، ومحاكم أمن دولة وغيرها من المؤسسات التي تفتقد ضمانات الحق في محاكمة عادلة[٣٤]، وفي الخلاصة فإنه يمكن رفع شعار "القضاء أولاً" إذ إنه من المستبعد إحداث إصلاح في ظل غياب قضاء نزيه، عادل، مستقل.

جـ- وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام المختلفة، من إذاعة وتلفاز وصحف ومجلات وغيرها، دوراً هاماً في عالم اليوم، فقد أدى التقدم التكنولوجي الهائل إلى ثورة في عالم الإعلام

أنتجت ما يمكن أن نسميه بعولمة الثقافة والأخبـــار The Globalization of Culture and News، وبالتالي فإن دور وسائل الإعلام في الإصلاح السياسي لا غنى عنـــه، ويتجلـــى هذا الدور من خلال قيام وسائل الإعلام المتعددة بتوعيـــة الأفـــراد، وترســـيخ إيمـــانهم بالتوجهات و الأفكار الإصلاحية، وذلك من خلال وضع برامج سياسية إعلامية متكاملة، تسهم في التأثير على فكر المجتمع وسلوكه، ومن خلال البحوث والدراســـات، وإجـــراء استطلاعات الرأي العام ونشرها لمعرفة اتجاهات الشعب وميوله، وأخيراً، دور وســـائل الإعلام في كشف الممارسات والسياسات الخاطئة، وتعبئة الرأي العام في مواجهتها(٣٥).

والحقيقة أن دور وسائل الإعلام يعتمد على مدى مصـــداقية واســـتقلالية هـــذه الوسائل، وبالتالي يمكن القول إنَّ الإصلاح السياسي يحتاج إلى صحافة حـــرة وإعـــلام مستقل، ففي الأنظمة التي تخضع فيها وسائل الإعلام لسيطرة الدولة، فإن الإعلام يوظف لخدمة السلطة والدفاع عنها وتبرير سياستها، وقلما ينتقد هذه السياسات، وبالتالي فإنه من غير المحتمل إحداث إصلاح سياسي في مثل هذه الأنظمة.

ولعل الدور الذي تلعبه القناة الفضائية (الجزيرة) في معالجة موضوعات، كانت أشـــبه بالمحرمات في العالم العربي خير دليل على دور الإعلام في تحقيق الإصلاح السياســـي المنشود، إذا ما تمتعت وسائل الإعلام بالحياد والاستقلالية والحرية.

د. الأدوات الخارجية:

لعل مـــن أبـــرز مظاهـــر النـــظـــام الدولي المعـــاصر، ظـــاهرة الاعـــتماد المـــتبادلInter-Dependence والتي تعني عدم إمكانية الدولة، وأي دولة كانـــت بغـــض النظر عن إمكاناتها ومصادر قدرتها أن تعتمد كلياً على ذاتها، وتعـــيش بمعـــزل عـــن الأحـــداث والتطورات التي تحدث في البيئة الخارجية.

ومـــن هنا فـــإن الضغـــوط الإصلاحيـــة ومبادراتهـــا التـــي تتبنـــاهـــا دول أو منظمـــات دولية أو غير حكومية تكمَـــل دور المؤسســـات والجهود المحلية

أو الوطنية، في إحداث الإصـــلاح السيــاسي، ولعـــل هــذا الـــدور يتجلــــــــــى فيما يلي:

١ - الضغوط الأمريكية والأوربية:

كما ذكر سابقاً، فإن الضغوط الخارجية التي تمارسها بعض الــدول تجــاه دول أخرى تعاني من أزمات أو مشاكل، وبحاجة ملحة إلى إجراء إصلاحات سياسية، ليســت ظاهرة أو سلوك جديد في العلاقات الدولية. وفي الوقت الحالي فإنه بعد إنهيار الإتحـــاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية التي تبنت الخيار الشــيوعي الشــمولي قــد تصــاعدت الدعوات المطالبة بالإصلاح السياسي، وتبني خيار الديمقراطية كأسلوب حيــاة ونظــام حكم. والحقيقة أن هذه الضغوط بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتـــى الوقت الحاضر، كما أنها نجحت أحياناً في إحداث إصلاحات سياسية، وتحقيق تحــولات ديمقراطية، مثل: الضغوط التي مورست على إسبانيا في عهد فرانكو، والفلبين في عهد ماركوس، وتشيلي في عهد بنوشه.

وفي هذا المقام يمكن القول إنه بانتهاء الحرب الباردة فقد تحــررت الولايــات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية من عقدة الأمن والاعتبارات الإستراتيجية، التي جعلتها تغض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية في عدد من الدول الحليفة، مثل: نظام الجنرال ضياء الحق في باكستان، ونظام الشاه في إيــران، ونظــام موبوتوا في زائير، والكثير من الأنظمة العربية التسلطية. ولاشك إن مثل هذا الســجل للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، يجعل الضغوط الغربية ليست قابلة للتصديق فـــي كثير من دول العالم الثالث، ولعل الضغوط الأمريكية التي تتعرض لها الأنظمة العربية في الوقت الحاضر هي خير برهان على ذلك، حيث إن هناك انقساماً حاداً في المجتمـــع العربي تجاهها، فهناك فريق يرفض برنامج الديمقراطية الغربي، ولا يقبل بالديمقراطيـــة التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في ظل احتلالها للعراق ومحاولـــة تقديمها مبادرات إصلاحية مقرونة بالوعيد والتهديد، علاوة على عدم مراعـــاة النمـــوذج الأمريكي في الإصلاح السياسي للخصوصية الثقافية للشعوب العربية الإسلامية.

وهناك فريق أخر يميز بين السياسة الأمريكية والثقافة الأمريكية وقيمهـا التـي تستند إلى تراث التحرر والديمقراطية مجسداً بإعلان الاستقلال، ووثيقة الحقوق، ومبادئ ويلسون، وغيرها من المبادئ والأفكار التي نادى بها المؤسسون الأوائـل مـن أمثـال جفرسون، ومادسون، وابراهام لنكلون، وغيرهم، وبالتالي فإن هـذا الفريـق يـرى أن الضغوط الأمريكية لإحداث الإصلاح ضرورية، وهي أشبه بالمضادات الحيويـة التـي يحتاجها الجسد العربي المنهك من الفساد والاستبداد، خصوصاً إذا علمنا أن هناك أنظمة عربية لديها مناهج تعليم، وممارسات، وعقليات تنتمي إلى العصور الوسطى.

٢ - دور المنظمات الدولية:

لعل من أبرز مظاهر التغيرات في العصر الحاضر فـي حقـل العـلاقات الدولية، زيادة عدد المنظمات الدولية بشقيها الحكومية وغير الحكومية، وتنـامي الأدوار التي تلعبها هذه المنظـمات في التأثير على السـياسات ومجريات الأحـداث في العالم، ويأتي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على رأس المنظمـات الدوليـة فـي تحقيـق الإصلاح السياسي. فعلى سبيل المثال أكد تقرير البنك الدولي في أوائل التسـعينات مـن القرن الماضي أن الحكم الصالح القائم على مبـادئ الشـفافية، والمشـاركة، وسـيادة القانـون، وغيرها من القيم الديمقراطية، هو المتطلب الرئيس لإحداث تنمية اقتصـادية في إفريقيا[٣٦]، وفي هذا المجال فإن كثيراً من الدول الأوروبية الغنيـة أخـذت تـربط المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للدول الفقيرة في آسيا وإفريقيا بمدى اسـتجابة هـذه الدول في إجراء إصلاحات سياسية، ومن أمثلة ذلك برنامج الشراكة الجديدة مـن أجـل تنمية إفريقيا، والذي أكد الإصلاح السياسي، والحرية والتعددية السياسية، وتمكين المرأة.

أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية فإنه يمكن الإشارة إلى منظمـة العفـو الدولية، ومنظمة الشفافية العالمية، ومنظمة (مراسلون) بلا حدود، كأمثلة على المنظمات غير الدولية. ويتجلي الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في الإصلاح السياسي، من خلال التقارير السنوية التي تصدرها هذه المنظمات في مجالات الحرية، وحقـوق الإنسـان، وحرية الصحافة، ومكافحة الفساد.

فلا شك أن تقارير منظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان تقلق كثيراً من الحكام في الأنظمة التسلطية، وترفع ضغطها.

٣- دور التكنولوجيا:

تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في تقدم البشرية وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، فثورة المعلومات والتطور في وسائل الإعلام والاتصال هي نتاج التقدم التكنولوجي، ولاشك أن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل: نظم الاتصالات الحديثة، من فاكس، وجوال، وإنترنت، والحاسبات الإلكترونية، وغيرها، تلعب دوراً هاماً في عملية الإصلاح السياسي، ذلك أن الإصلاح السياسي يحتاج إلى إجراء إصلاحات إدارية ثقافية، وتعليمية يصعب تطبيقها دون استخدام التقنيات الحديثة، كما أن الإنسان المثقف المدرب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها هو الأقدر على زيادة فعالية هذه المؤسسات، وتقليص دور البيروقراطية فيها، وخلاصة القول إن مجتمع المعرفة هو الأقدر على إنجاز الإصلاح السياسي، وتحقيق التنمية والتقدم من أجل مستقبل أفضل للجميع.

ومن أبرز الأمثلة على دور التكنولوجيا في الإصلاح السياسي، هو الأدوات التي تستخدمها المعارضة السياسية المقيمة في الغرب للأنظمة التسلطية في الكثير من دول الوطن العربي، حيث تستخدم المعارضة الفاكس، وشبكة الإنترنت، وغيرها من الأدوات، في نشر أفكارها، والاتصال بمؤيديها وجماهيرها في الداخل.

آثار الإصلاح ونتائجها:

إنَّ آثار الإصلاحات ونتائجها تختلف باختلاف الظروف التي تتم في ظلها الإصلاحات، وكذلك باختلاف الأهداف والغايات التي تسعى الحركات والقادة الإصلاحيون إلى تحقيقها، كما إنه من الصعوبة الإحاطة التامة بآثار الإصلاح ونتائجه إذا كانت عملية الإصلاح لا تزال مستمرة In Process، وبالتالي من المبكر الحكم عليها، فقد يكون التاريخ هو صاحب السلطة في الحكم والتقييم، إلا أن الإصلاح

السياسي المطلوب هو الإصلاح الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات ديمقراطية في البنية السياسية للدولة، وبالتالي يكون من أبرز نتائجه إحداث انفراج سياسي كامل يؤدي إلى تعزيز الحريات، والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وصولاً إلى التداول السلمي للسلطة.

ومثلما تقابل عادة الأفكار الجديدة والتغييرات الإصلاحية بمقاومة في البداية من بعض فئات المجتمع، فإنّها، أيضاً، تقابل بحماس وتأييد فئات أخرى في المجتمع، ولكن الإصلاحات التي يكتب لها النجاح والاستمرارية هي تلك التي تنجح في خلق فئات وأنصار مستفيدة من الإصلاح، تتمسك بمنجزاته، وتدافع عنه، وتناضل في سبيل استمرارية الإصلاح، وعدم التراجع عنه Irreversible Reform، فهذه القوى لديها مصلحة في الحفاظ على الإصلاح واستمراريته، فالإصلاحات المثمرة هي التي توسع قاعدة المشاركة الشعبية، وتقوي مؤسسات المجتمع المدني وتفعلها من أحزاب ونقابات وغيرها، وتمثل خط دفاع صلب أمام القوى المناوئة للتغير والإصلاح، وبخلاف ذلك، فإنه يمكن التراجع عن الإصلاح، فعلى سبيل المثال: كانت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها السلفادور الليندي في تشيلي سنة١٩٧٠م محل تأييد وترحيب فئات واسعة من الشعب التشيلي، إلا إنه بعد فترة قصيرة تمت الإطاحة بالسلفادور اللندي، والتراجع عن كافة الإصلاحات التي تبناها، وحل نظام تسلطي محل النظام الديمقراطي الذي بدأه اللندي(٣٧).

وتقدم نيجيريا تجربة مشابهة في الفشل في بناء نظام ديمقراطي مستقر بعيداً عن هيمنة العسكر أو تدخله، فقد استقلت نيجيريا عن بريطانيا سنة ١٩٦٠م، ومنذ الاستقلال حتى الآن فإن نيجيريا تتميز بتاريخ من الفوضى، وعدم الاستقرار، والانقلابات العسكرية، والحرب الأهلية، بالرغم من إمكاناتها البشرية الهائلة وثرواتها النفطية الضخمة التي تؤهلها للعب دور هام على المستويين الإفريقي والعالمي. وفي المقابل فإن تجربة الاتحاد الأوروبي تمثل قصة نجاح باهرة في خلق فئات مستفيدة من الإصلاح تجعل التراجع عنه أمراً بالغ الصعوبة، حيث بدأت الفكرة بإنشاء منظمة الحديد

والصلب عام ١٩٥٦م، ثم تطورت من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي والذي توج بإنشاء الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة، من دستور، وبرلمان، ومحكمة، وعملة موحدة ....الخ. وبدأت المنظمة بـ ست دول ووصلت إلى حجمها الحالي إذ يزيد دول أعضاء الاتحاد الأوروبي الآن عن ٢٥ دولة. إن تجربة الاتحاد الأوروبي هي خير مثال على الإصلاح الذي لا رجعة عنه؛ لأنه يخلق فئات مستفيدة منه، وبالتالي تتمسك بمنجزاته، ولا تقبل التراجع عنه أو إجهاضه(٣٨).

الخاتمة:

منذ أن وجد الإنسان على سطح البسيطة، وهو في حركة تغير دائمة ومستمرة من أجل الحفاظ على أمنه واستقراره، وتحقيق سعادته وإنسانيته، وبالتالي فإن الإصلاح، والتغيير، والتنمية، والتحديث سمة ملازمة للبشر، وقديمة قدم الإنسانية. والإصلاح يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددةً، فقد يأتي بالطرق السلمية، وقد يتم إحداثه بالعنف والثورة، وقد يكون مرحلياً ومتدرجاً، وقد يكون سريعاً ومفاجئاً، كما تتعدد دوافع الإصلاح وبواعثه، فقد يكون ناجماً عن تطور طبيعي في المجتمع، وقد يكون استجابة لازمة معينة أو تحت ضغوط خارجية، كما قد تتبناه الأنظمة السياسية الديمقراطية والتسلطية على حد سواء. وأخيراً يتفاوت تأثيره ونتائجه من مجتمع لأخر، كما تتعدد أدواته ومؤسساته، إلا أن حجر الزاوية هو المشاركة الشعبية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد الثقة، والمشاركة، ونبذ اللامبالاة، والعزلة، والانسحاب من العمل السياسي، وفيما يخص المنطقة العربية فإن نهوض العرب ومواجهة التحديات المستقبلية يتطلب إجراء مراجعة شاملة لكل المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وتحديد أوجه القصور في كل مجال، وقد يكون الإصلاح السياسي هو المدخل للإصلاح في بقية المجالات.

والخلاصة، فإن الإصلاح أو التغيير السلمي، أو ما يمكن تسميته بالثورة الهادئة الذي عادة ما تكون بالوسائل والأدوات الديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات، هو الذي تسعى معظم الشعوب إلى بلوغه، ولعل تجربة التحول الديمقراطي السلمي في دول أوروبا الشرقية هي خير برهان على ذلك.

أما الثورة التي تُعدُّ أقدم وسائل التغير وأكثرها فعالية فإنّها غير ممكنة الآن، إلا أنها غير مستحيلة، إذ إن الدولة في معظم المجتمعات قد تغلغلت وسيطرت على بنى المجتمع كافة، كما أن التصادم معها قد يكون باهظ التكاليف، وبالتالي تكون الخسائر تفوق المكاسب، وإن طريق الإصلاح ليست مفروشة بالورود، بل مسؤولية صعبة ودقيقة، وتحتاج إلى قيادة، وحنكة، وصبر، واستعداد للتضحية، ودفع الثمن في هذه المعركة الحاسمة التي يتوقف على نتائجها مصير الكثير من شعوب العالم ومستقبلهم، وبخلاف ذلك فإن الإصلاح يحتاج إلى معجزة سياسية، ونحن في عصر انتهت فيه المعجزات.

إن الإصلاح بحاجة إلى إصلاحيين يتمتعون بمزايا معينة، منها: قوة الإرادة، وصدق الانتماء، وثقافة الحوار، والتسامح، والرغبة في المشاركة، واحترام قيم العدالة والمساواة والشفافية، وحقوق الإنسان التي ضمنتها المواثيق الدولية، ورفض الفساد والاستبداد والعنف، وهذا يتطلب مشاركة الجميع في المجتمع من حكام ومحكومين، ورجال ونساء. إن حركة التقدم والإصلاح لا يمكن أن تتم إلا من خلال إتاحة الفرصة المتساوية لكل فئات المجتمع في المشاركة والتفاعل، وحشد لطاقات من أجل بناء الوطن الحر، وخلق المواطن السعيد المشارك بفعالية في مسيرة الإصلاح والتحديث من أجل بناء مجتمع الغد. فالإصلاح عملية مجتمعية، وبالتالي فإنَّ الفرد محدود الإمكانيات ولا يستطيع إحداث الإصلاح بمفرده، فلا بد من أن ينتظم الأفراد في إطار جماعي، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، سعياً لتحقيق الإصلاح المنشود.

وفي نهاية هذا البحث، يمكن القول إن العالم العربي يعيش هذا الأيام في ظروف محلية متأزمة، ويواجهه تحديات وأخطاراً خارجية متعددة، وبالتالي فإنَّ الحاجة ماسة إلى إصلاح سياسي حقيقي يقوم على مبادئ الديمقراطية وقيمها، وهذه الحاجة غير قابلة للتأجيل أو التأخير، فالإصلاح السياسي الذي يؤدي إلى تعزيز الحريات، وتحقيق المشاركة السياسية، وكفالة احترام حقوق الإنسان هو السبيل الأوحد أمام العرب نحو تحقيق الأمن والاستقرار، والحرية، ومواجهة الأخطار والتحديات، ونأمل أن يكون الإصلاح السياسي طريق العرب الأمثل أو خيارهم.

المصادر والمراجع

المصـــادر :

1. **القرآن الكريم.**
2. تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٤م، **نحو الحرية في الوطن العربي،** عمـــان، المطبعة الوطنية، ٢٠٠٥م.

١. المراجع العربية:

(١) أمين مشاقبة، **معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي،** ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية، عمان، مركز الــرأي للدراســات، ٢٠٠٥م، ص٢.

(٢) ايرفنغ كرسبي، ترجمة صادق إبــراهيم، **الــرأي العــام، اســتطلاعات الــرأي العــام والديمقراطية،** عمان، دار سندباد للنشر، ١٩٩٨م.

(٣) برهان غليون، **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة،** بيروت: مركــز دراســات الوحــدة العربية، ١٩٩٣م، ص٢١٥.

(٤) جبرايل الموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية،** ترجمة هشام عبد الله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م،ص٢٣٢-٢٣٤.

(٥) خلف ذينات، **نقد الشخصية العربية،** عمان، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

(٦) الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسر،** لندن، دار الريس.

(٧) عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي،** إعداد وتحقيق محمد جمال الطحـــان، سلسلة التراث القومي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م.

(٨) عبد الله بلقزيز، **أسئلة الفكر العربي المعاصر،** الدار البيضاء، مطبعة النجاح الأيوبيـــة، ١٩٩٨م، ص١٣.

(٩) عدنان بدران، **النظام التربوي العربي: من دائرة الاغتراب إلـــى الحداثـــة والتطـــوير،** اليرموك عدد ٨٧، ٢٠٠٥م، ص٤-١٠.

(١٠) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم،** بيروت، منشـــورات دار مكتبـــة الحيـــاة، ١٩٨٧م.

(١١) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشـــر والتوزيـــع، ١٩٨٥م، ص٣٣٣.

(١٢) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٤م.

(١٣) محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني فـــي الـــوطن العربـــي. المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧، ١٩٩٣م، ص٤–١٥.

(١٤) محمد عماره، **الإمام محمد عبده: ومجدد الدنيا بتجديد الدين**، بيـــروت، دار الشـــروق، ١٩٨٨م.

(١٥) محمد عماره، **جمال الدين الأفغاني: موقف الشرق وفيلسوف الإســـلام**، بيـــروت، دار الشروق، ١٩٨٨م.

(١٦) مصطفى العدوان، **الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني: الواقع، التحولات في ظل النظام الديمقراطي**، عمان، دار الحامد، ٢٠٠٤م.

(١٧) نيقولا مكيافيلي، **الأمير**، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار الأفاق الجديـــدة، ١٩٧٥م، ص٨٢.

٢. المراجع الأجنبية :

(١) Stepan Alfred and Juan J. Linz, **Toward Consolidated Democracies**. **Journal of Democracy**, Vol .٧. No. P. ١٢-١٥.

(٢) John Esposito, **Islam and Politics**, ٣rd Edition, New York: Syracuse University Press, ١٩٩١.

(٣) William L. A. Cleveland, **Modern History of the Middle East**, Boulder: West view Press, ١٩٩٠, P.٦٢.

(٤) Albert Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age: ١٧٩٨-١٩٣٩**, Oxford: Oxford University Press, ١٩٧٠, P.١٧٤.

(٥) Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**, New Haven, Conn, ١٩٦٨.

(٦) Samuel Huntington, **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries**, Harvard University Press, ١٩٧٧, P.٣.

(٧) Samuel Huntington, **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**. New York: Touch Store, ١٩٩٧, P.١٧٤.

(٨) Almond, Gabriel A. and Sidney Varb, eds. **The Civic culture**, Boston: little Brown, ١٩٨٠.

(٩) Gabriel Almond**, Strong Religion: The Rise of Fundamentalism around the World**, Chicago: The University of Chicago Press, ٢٠٠٣.

(١٠) Brian Moynahan, **The Faith: A History of Christianity**, New York: Doubleday, ٢٠٠٢, P.٦٩٤-٧١٢.

(١١) Philip Bernyman, **The Religious Roots of Rebellion: Christians in Central American Revolutions**, New York: Orhis Books, ١٩٨٤.

(١٢) Augustus Richard Norton, Civil Society in the Middle East, New York: E. J. Brill, ١٩٩٦.

(١٣) Claude Ake, **Democracy and Development in Africa**, Washington, D. C. The Brookings Institution, ١٩٩٦ , ١٣٤.

(١٤) Paul E. Sigmund, **The Overthrow of Allende and the Politics of Chile, ١٩٦٤-١٩٧٦**, London, University of Pittsburgh Press, ١٩٨٠.

(١٥) Neil Nugent, **The Government and Politics of the European Community**, Durham, Duke University Press, ١٩٨٩.

الهوامش:

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية عام٢٠٠٤م، **نحو الحرية في الوطن العربي**، عمان، المطبعة الوطنية، ٢٠٠٥.

(٢) Stepan Alfred and Juan J. Linz, Toward Consolidated Democracies. **Journal of Democracy**, Vol,.٧. No. ١٢,P.١٥.

(٣) محمد عماره، جمال الدين الأفغاني: **موقف الشرق وفيلسوف الإسلام**، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٨م.

(٤) محمد عماره، الإمام محمد عبده: **ومجدد الدنيا بتجديد الدين**، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٨م.

(٥) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٤م.

(٦) عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، إعداد وتحقيق محمد جمال الطحان، سلسلة التراث القــومي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥م.

(٧) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٨٧م.

(٨) **الآية ٢٢: سورة البقرة .**

(٩) عبد الله بلقزيز، **أسئلة الفكر العربي المعاصر**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الأيوبية، ١٩٩٨م، ص١٣.

(١٠) نيقولا مكيافيلي، **الأمير**، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار الآفاق الجديدة،١٩٧٥م، ص٨٢.

(١١) John Esposito, **Islam and Politics**, ٣rd Edition, New York: Syracuse University Press, ١٩٩١.

(١٢) William L.A.Cleveland,**Modern History of the Middle East**,**Boulder:West view Press**,١٩٩٠,P٦٢.

(١٣) Albert Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age: ١٧٩٨-١٩٣٩**, Oxford:Oxford University Press, ١٩٧٠, P.١٧٤.

(١٤) برهان غليون، **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص٢١٥.

(١٥) جبرايل الموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ٢٣٢-٢٣٤.

(١٦) بلقزيز، مرجع سابق، ١٥.

(١٧) Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**, New Haven, Conn, ١٩٦٨.

(١٨) Samuel Huntington, **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries**,Harvard University Press, ١٩٧٧,P.٣.

(١٩) أمين مشاقبة، **معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية، عمان، مركز الرأي للدراسات، ٢٠٠٥م، ص٢.

(٢٠) Samuel Huntington**, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order**. New York: Touch Store, ١٩٩٧, P.١٧٤.

(٢١) Almond, Gabriel A. and Sidney Varb, eds**. The Civic culture, Boston: little Brown**, ١٩٨٠.

(٢٢) مشاقبة، **مرجع سابق**، ص٤.

(٢٣) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م، ص٣٣٣.

(٢٤) خلف ذينات، **نقد الشخصية العربية**، عمان، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

(٢٥) المنوفي، **مرجع سابق**، ص٣٣٥.

(٢٦) عدنان بدران، **النظام التربوي العربي: من دائرة الاغتراب إلى الحداثة والتطوير**، اليرموك عدد ٨٧، ٢٠٠٥م، ص٤-١٠.

(٢٧) Gabriel Almond, **Strong Religion: The Rise of Fundamentalism around the World**,Chicago: The University of Chicago Press, ٢٠٠٣.

(٢٨) Brian Moynahan,**The Faith:AHistory of Christianity**,New York: Doubleday, ٢٠٠٢,P:٦٩٤-٧١٢.

(٢٩) Philip Bernyman, The Religious Roots of Rebellion: Christians in Central American Revolutions, New York: Orhis Books, ١٩٨٤.

(٣٠) الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسر**، لندن، دار الريس.

(٣١) محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي.** المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص٤–١٥

(٣٢) Augustus Richard Norton, **Civil Society in the Middle East**, New York: E. J. Brill, ١٩٩٦.

(٣٣) مصطفى العدوان، **الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردنـــي: الواقـــع، التحـــولات فـــي ظـــل النظـــام الديمقراطي**، عمان، دار الحامد، ٢٠٠٤م.

(٣٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية، عام٢٠٠٣م، ص١٣.

(٣٥) ايرفنغ كرسبي، ترجمة صادق إبراهيم، **الرأي العام، استطلاعات الـــرأي العـــام والديمقراطيـــة**، عمـــان، دار سندباد للنشر، ١٩٩٨م.

(٣٦) Claude Ake, **Democracy and Development in Africa**, Washington, D. C. The Brookings Institution, ١٩٩٦,١٣٤.

(٣٧) Paul E. Sigmund, **The Overthrow of Allende and the Politics of Chile**, **١٩٦٤-١٩٧٦**, London, University of Pittsburgh Press, ١٩٨٠.

(٣٨) Neil Nugent, **The Government and Politics of the European Community**, Durham, Duke University Press, ١٩٨٩.

